المرصد

عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

الخميس 22 سبتمبر 2022 | 34 صفحة | العدد : 232

قانون انتخابي جديد في تونس..

الهروب من الفوضى إلى دولة الرئيس

الترجمان: القمم العربية تحولت إلى لقاءات بروتوكولية

إشراف: عبدالباسط غبارة - الإخراج: محمد حسن محمد

الافتتاحية

الفساد في ليبيا..ظاهرة متواصلة

عانت ليبيا، أحد أهم منتجي النفط في إفريقيا، طيلة السنوات الماضية من أزمات متلاحقة على جميع الأصعدة وخاصة الاقتصادية بسبب الحروب وصراع الفرقاء السياسيين على الحكم، والأوضاع الإنسانية والصحية المتردية، وزاد الأمر سوءا مع تفشي الفساد الذي بات سمة بارزة في بلد مزقته الحروب.

كشف ديوان المحاسبة في تقريره السنوي الجديد لعام 2021، عن إهدار مبالغ كبيرة من قبل حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها عبد الحميد الدبيبة.

في تقريره السنوي الجديد لعام 2021، كشف ديوان المحاسبة،عن إهدار مبالغ كبيرة من قبل حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها عبد الحميد الدبيبة.ووفق التقرير الصادر، الثلاثاء 20 سبتمبر الجاري، فإن المصروفات في مجلس الوزراء خلال سنة 2021 تجاوزت السقف المحدد وفق الاعتمادات الشهرية المؤقتة، وإن حساب الطوارئ تم استغلاله في غير الأغراض المخصصة له.

التقرير تطرق الى عدة تجاوزات منها تكليف مستشارين دون إبرام عقود تحدد كدة ومجال أعمالهم حيث بلغ عدد المستشارين نحو 6 بمرتبات شهرية 7500 للمستشار الواحد بالإضافة إلى عدم إرفاق مستندات بملفات المستشارين تحتوي على مؤهلاتهم العلمية وسنوات الخبرة وغيرها،وصرف تذاكر سفر وحجوزات إقامة لأشخاص لا علاقة لهم بمجلس الوزراء.

وأكد التقرير، وجود مبالغة في قيمة مصروفات الإعاشة بجناح رئيس حكومة الوحدة، عبدالحميد

كشفت وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها عن الشفافية المالية في ليبيا خلال العام 2022، عن مخالفات عديدة ارتكبتها حكومة الوحدة برئاسة عبد الحميد دبيبة.

الدبيبة والتي بلغت لشهر نوفمبر 2021 فقط بلغت أكثر من مليون و600 ألف دينار.وكشف التقرير، أن ديوان مجلس الوزراء قام بصرف 12 مليون دينار لصالح محلات المجموعة العالمية لبيع الساعات الثمينة مقابل تزويده بهدايا لضيوف رئيس مجلس الوزراء، مشيرًا إلى أن تلك الهدايا صرفت بمعية الدبيبة.

التقرير تطرق ايضا إلى تجاوزات في وزارة التعليم العالي من بينها إهداء وزير التعليم العالي عمران القيب لهواتف من الماركات العالمية الشهيرة بمبالغ مالية كبيرة، مشيرا إلى أن الهدايا شملت هواتف «آيفون 13 برو ماكس» وجلاكسي فولد 6 بمبالغ 255 ألف دينار لأعضاء لجان بالوزارة، 155 ألف دينار منها خصصت لشراء هواتف «آيفون 13 برو ماكس» لأعضاء لجان بالوزارة.

كما خلص التقرير إلى تجاوزات كثيرة في عدد من الوزارات الأخرى، حتى وزارة الأوقاف، مما يجعل حكومة الدبيبة أمام حقيقة انتشار الفساد داخلها،ويزيد من الضغوط عليها خاصة وان هذا التقرير ليس الأول من نوعه الذي يثير مسالة تفشي

اتهم الجيش الليبي في يناير الماضي، حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، التي يقودها عبد الحميد الدبيبة بممارسة الفساد والتورط في إهدار المال العام لخدمة المصالح الخاصة.

الفساد في أروقة حكومة الوحدة الوطنية والتورط في إهدار المال العام لخدمة المصالح الخاصة.

فمنذ اسبوع،كشفت وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها عن الشفافية المالية في ليبيا خلال العام 2022، عن مخالفات عديدة ارتكبتها حكومة الوحدة برئاسة عبد الحميد دبيبة.وقالت الخارجية الأمريكية في تقريرها إن حكومة الوحدة لم تنشر مقترح لميزانيتها إلى جانب عدم استخدامها مبادئ المحاسبة المقبولة دولياً بشكل كامل، فيما لم يستوف جهاز الرقابة معايير الاستقلالية الدولية.

كما رصد التقرير غياب تفاصيل كافية عن التزامات ديون الدولة الليبية بما في ذلك ديون الشركات المملوكة للدولة. وانتقد أيضاً غياب التفاصيل الكافية عن مشروعات وعمليات الإنفاق، بالإضافة إلى عدم إتاحة هذه المعلومات للجمهور، وكذلك عدم كشف صندوق الثروة السيادية مصدر تمويله أو نهجه العام في عمليات السحب».

وعلق رئيس الحكومة الليبية المكلف من مجلس النواب فتحي باشاغا، على تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، قائلاً إنه أوضح «حجم الفساد المالي

مجلس النواب الليبي سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية في شهر سبتمبر من العام الماضي، وأعلن تكليف حكومة جديدة برئاسة فتحي باشاغا.لكن حكومة الدبيبة رفضت تسليم السلطة.

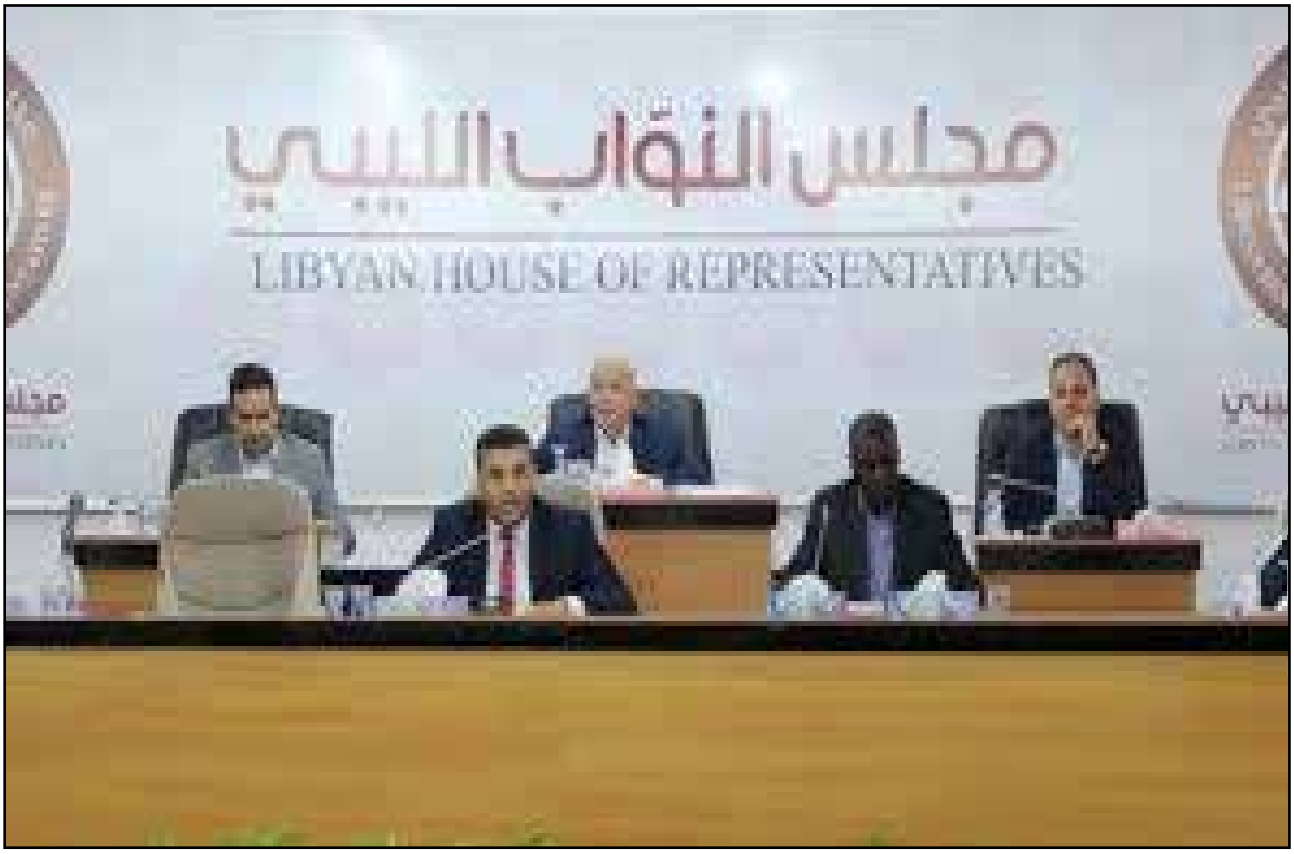

في الحكومة المنتهية الولاية»، مضيفاً: «مما لا شك فيه أن هذه الممارسات يجب أن تنتهي وهو ما سوف تعمل حكومتي على تحقيقه».وأضاف أن حكومته سوف «تركز على تطبيق مبدأي المحاسبة والشفافية والامتثال في كل مؤسسات الدولة والعمل وفقا لميزانية معتمدة من مجلس النواب».

فيما أكد عضو مجلس النواب الليبي علي الصول، أن محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير، يمنح رئيس حكومة الوحدة عبد الحميد دبيبة، أموال الميزانية التي يتم صرفها بدون رقابة او محاسبة، مشيراً إلى أن حجم الفساد الذي ذكره تقرير الخارجية الأمريكية، ليس إلا جزء من فساد حكومة دبيبة، وما خفي منه كان أعظم،وفق تعبيره.

وسبق ان اتهم الجيش الليبي في يناير الماضي،حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، التي يقودها عبد الحميد الدبيبة بممارسة الفساد والتورط في إهدار المال العام لخدمة المصالح الخاصة،وأكدّ حينها أن «الدبيبة صرف منذ توليه منصبه قبل عدة أشهر ما يزيد على 90 مليار دينار، منها 20 مليار على تنمية الفساد بدلا من تنمية الوطن.

لكن ملف الفساد المالي للحكومة،برز خصوصا

حين تتالت عمليات توجيه تهم فساد لمسؤولي الدبيبة،وطالت وزراء وبعثات ديبلوماسية وهو ما وضع حكومة الدبيبة في حرج كبير فيما تصاعدت الدعوات لاقالتها ومحاسبتها فيما انبرت الحكومة الى محاولة الدفاع عن نفسها ونفي الاتهامات الموجهة ضدها.

وكان مجلس النواب الليبي سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية في شهر سبتمبر من العام الماضي، وأعلن تكليف حكومة جديدة برئاسة فتحي باشاغا.لكن حكومة الدبيبة رفضت تسليم السلطة لتدخل البلاد في ازمة جديدة مع وجود حكومتين سرعان ما تحولت الخلافات بينهما الى مواجهات مسلحة في اكثر من مناسبة اسفرت عن خسائر بشرية ومادية كبيرة.

لا شك أن الفساد يستشري بشكل كبير في ليبيا وهو أمر يؤكده تصنيف ليبيا وفق التقارير والتصنيفات الدولية ضمن الدول الأكثر معاناة من هذه الظاهرة.وضع وصفه المندوب الأممي السابق إلي ليبيا غسان سلامة، في العام 2017 في حواره مع مجلة «ليدرز» التونسية، بأنه تجاوز الفساد وصار عملية نهب منظم لموارد الدولة.

وقال حينها: إن عمليات النهب «بلغت أقصى مستواها ممّا جعلها تخلق أثرياء جدداً كلّ يوم، في حين أصاب الفقر الطبقة الوسطى في الصميم». مشيرا إلى «انحدار مستوى عيش مجمل الليبيين بنسق سريع للغاية في الوقت الذي تتجمّع فيه الثروات المكتسبة في غالب الأحيان بطرق غير مشروعة بين أيادي أناس تختلف أدوارهم: أفراد عصابات وسياسيون ومنحرفون.

وبالرغم من تعهد كل حكومة بمقاومة الفساد فانها تفشل في ذلك بل وتنخرط فيه فيما يظل المواطن الليبي الحلقة الأضعف وهو من يدفع ثمن هذه الظاهرة المتفشية،في الأوضاع الإقتصادية المتردية وما يصاحبها من تداعيات على الأوضاع المعيشية الضلع الآخر في مربع الأزمة التي يدفع ثمنها المواطن الليبي منذ سنوات.

قانون انتخابي جديد في تونس...
الهروب من الفوضى إلى دولة الرئيس

بعد أشهر من الانتظار أصدر الرئيس التونسي قيس سعيّد يوم الـ16 من ستمبر الماضي، قانونا جديدا للانتخابات، خلفا لقانون سابق خلّف جدلا كبيرا وتسبب في إشكاليات وتجاذبات لم تنته إلا بعد الإجراءات التي أعلن عنه سعيّد في 25 يوليو 2021. قانون جديد بدوره فتح باب النقاشات عن نجاعته ومدى قابليته باعتباره اعتمد بشكل مناطقي محلي، وهذا إجراء يثير القلق، في مجتمع تونسي مازالت بعض مناطقه تحكمها الأعراف الاجتماعية والموالاة الجهوية والقبلية.

شريف الزيتوني

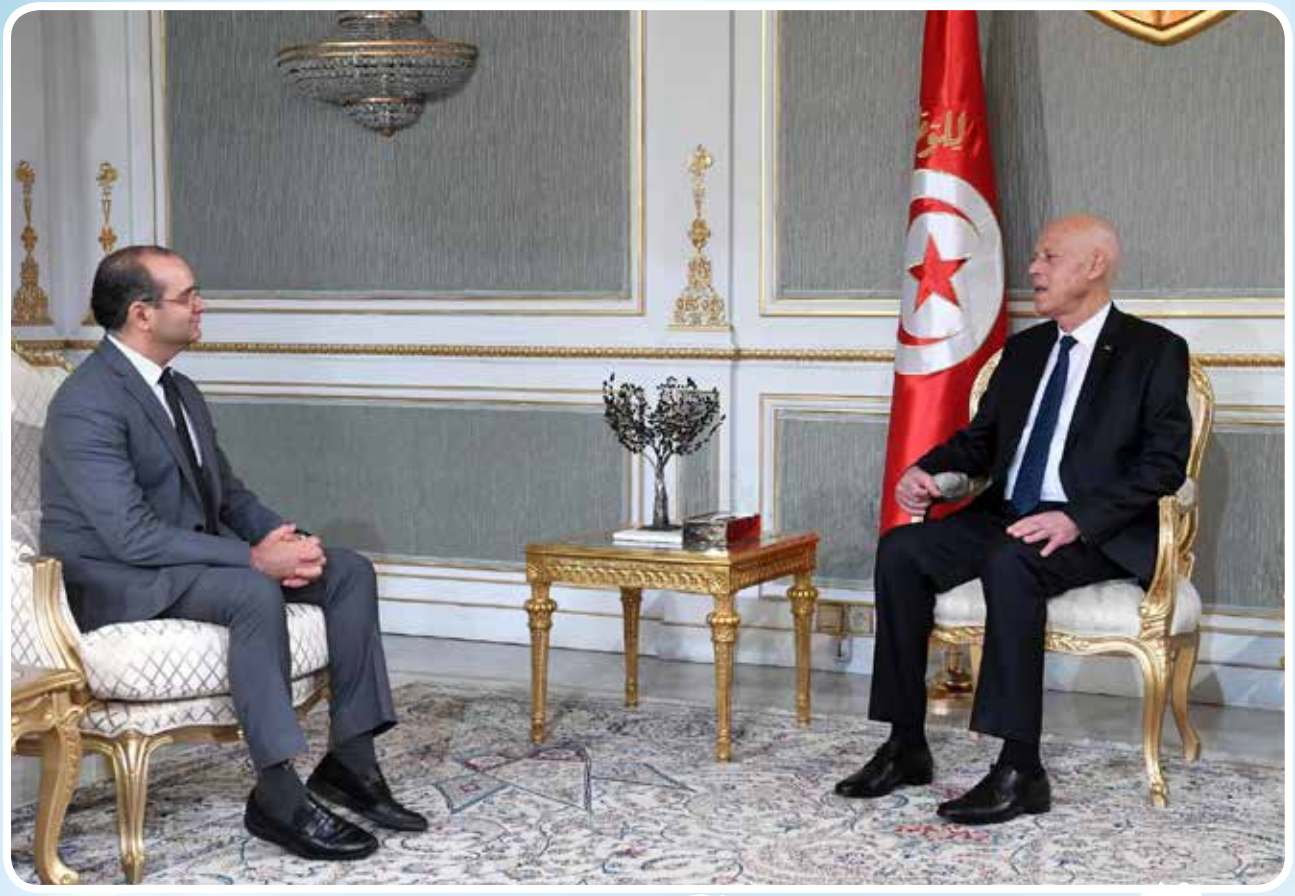

إلى حدود انتخابات 2019، كان البرلمان التونسي يضم 217 نائبا، يتم انتخابهم في شكل قائمات إما مستقلة وإما حزبية عبر دوائر يتم تحديدها عبر الولايات وحسب عدد السكان فيها، وتجرى الانتخابات في دورة واحدة تنتهي في الأخير إلى العدد المذكور وليست هناك رقابة على عمل النائب ويتحصل على حصانة تحميه من أي مساءلة قانونية.

إلى حدود انتخابات 2019، كان البرلمان التونسي يضم 217 نائبا، يتم انتخابهم في شكل قائمات إما مستقلة وإما حزبية عبر دوائر يتم تحديدها عبر الولايات وحسب عدد السكان فيها، وتجرى الانتخابات في دورة واحدة تنتهي في الأخير إلى العدد المذكور وليست هناك رقابة على عمل النائب ويتحصل على حصانة تحميه من أي مساءلة قانونية خلال فترته النيابية، بالإضافة إلى امتيازات أخرى تتعلق بالتنقلات الداخلية والإقامة والسفر وهي امتيازات تقابل دائما بغضب شعبي بحجة أن ما يحصل عليه مكلف لميزانية الدولة، مع الدعوات المتكررة بحله وإجراء انتخابات جديدة تقطع مع مشهد الفوضى الذي يحصل يوميا أمام التونسيين.

ومن بين الانتقادات التي طالت النظام الانتخابي السابق في السنوات الماضية أنه كان فرصة لصعود أصحاب المال والتيارات الدينية وذوي الارتباطات والتمويلات الخارجية الذين أثروا على قطاع واسع من الناخبين والتواجد في البرلمان، الأمر الذي جعله لفترتين انتخابيتين (2011) و(2014) وفترة من انتخابات (2019) مكانا للصراعات وتمرير قوانين المصالح خدمة للمتنفذين، بشكل جعل الرئيس قيس سعيّد في 25 يوليو 2021 يتخذ خطوة تجميده

من بين الانتقادات التي طالت النظام الانتخابي السابق في السنوات الماضية أنه كان فرصة لصعود أصحاب المال والتيارات الدينية وذوي الارتباطات والتمويلات الخارجية الذين أثروا على قطاع واسع من الناخبين والتواجد في البرلمان.

في مرحلة أولى ثم حلّه في مرحلة لاحقة ومنح صلاحيات كل المؤسسات السياسية لصالحه، وهي خطوة خلقت أزمة كبيرة وأدخلت البلاد في فترة من الخلافات العميقة وجعلت الرئيس أمام معارضة داخلية من حركة النهضة المتضررة الرئيسية مما حصل وجزء آخر من المعارضة اليسارية واليبرالية، وأمام رفض خارجي والدعوات إلى العودة للديمقراطية وممارسة ضغوط اقتصادية ورفض منح قروض دولية تسببت في تراجع اقتصادي على مستويات عديدة على رأس ارتفاع الأسعار وزيادة نسبة التدخل وانتهت في الأشهر الأخيرة بفقدان العديد من السلع الأساسية وهي المرة الأولى في السنوات الأخيرة التي تعرف أزمة بهذا الشكل.

بالعودة إلى الحديث عن القانون الجديد، يمكن ملاحظة التغيرات الكبرى التي أحدثها فيها الرئيس. القانون قلّص عدد أعضاء البرلمان «من 217 نائباً إلى 161 نائباً، ورفع عدد الدوائر الانتخابية إلى 161 دائرة موزعة بين 151 داخل تونس و10 دوائر خارجها، بعدما كان العدد سابقاً في حدود 33 دائرة انتخابية من بينها ست دوائر انتخابية في الخارج».

واشترط القانون الجديد على أعضاء الحكومة ورؤساء الدواوين، والقضاة، ورؤساء البعثات

القانون الانتخابي الجديد قلّص عدد أعضاء البرلمان «من 217 نائباً إلى 161 نائباً، ورفع عدد الدوائر الانتخابية إلى 161 دائرة موزعة بين 151 داخل تونس و10 دوائر خارجها، بعدما كان العدد سابقاً في حدود 33 دائرة انتخابية من بينها ست دوائر انتخابية في الخارج».

والمراكز الدبلوماسية والقنصلية، والولاة، والمعتمدين الأول، والكتاب العامين للولايات، والمعتمدين والعمد، والأئمة، ورؤساء الجمعيات الرياضية، الترشح لعضوية البرلمان الجديد، عدم الترشح لأي انتخابات إلا بعد مغادرة الخطة بسنة كاملة، وهي نقطة قوبلت بترحاب من قطاع واسع من التونسيين، باعتبار أن هذه الوظائف اعتمدت سابقا للوصول إلى مواقع في الدولة واستغلت مواقعها لمصالحها الخاصة. كما يستثنى أيضا العسكريون والأمنيون من الانتخاب والترشح بعد منحهم تعديل سابق الحق في الانتخاب.

ومن بين شروط الترشح للبرلمان أن يتحصل المترشح على تزكية 400 شخصا وأن لا يكون ملاحقا في أي ملفات قضائية ويكون ذلك عبر بطاقة تمنحها وزارة الداخلية تثبت براءته، وهي كلها شروط اعتمدت على تجاوزات في الفترات السابقة وصعّدت شخصيات لها ملفات قضائية لم يتم الحسم فيها، خاصة في علاقة بالفساد وتضارب المصالح.

صدور القانون الانتخابي الجديد خلف ردود فعل متباينة بين من يرى أنه قطع من منظومة سابقة لوثت العملية السياسية وجعلتها ساحة للفوضى

وسط خلافات التأييد والمعارضة هناك حقيقة ثابتة اليوم أن الرئيس أنهى تقريبا فكرة الأحزاب وخلق شكلا سياسيا جديدا سيكون هو رأس الحربة فيه ومن غير المتوقع أن يغيّر أي إجراءات مهما كانت الانتقادات حولها.

ونفوذ الأثرياء وذوي الارتباطات المختلفة، من بينها القيادي في التيار الشعبي زهير حمدي الذي قال في تصريحات «للشرق الأوسط»، إن القانون «إيجابي في عمومه، فنظام الاقتراع على الأفراد في دورتين سيمكن أوسع قاعدة شعبية ممكنة من الوصول إلى مراكز القرار ويتجنب هدر الأصوات ويؤمن كتلاً برلمانية قادرة على الحكم وأخرى على المعارضة». ويعتبر حزب التيار الشعبي من بين الأطراف التي كانت مؤيدة بشكل تام لإجراءات الرئيس في 25 يوليو 2021.

وبين من ينبه إلى خطورة الإجراء من بينهم القيادي في حركة الشعب سالم الأبيض في موقف مخالف لحزبه، حيث اعتبر في تصريح منقول عن الموقع نفسه، إن القانون «خالٍ من السياسة والسياسيين والأحزاب والمتحزبين ومن كل أشكال التعددية السياسية والمنافسة بين الأحزاب والبرامج» وتشجيع على الجهويات والنعرات القبيلة التي يفترض أن الدولة تجاوزتها منذ عقود طويلة.

بقية ردود الأفعال من القانون الانتخابي الجديد تراوحت بين مؤيدين يريدون عدم العودة إلى مظاهر العقد الماضي، وبين معارضين ومنهم أحزاب سياسية قررت مقاطعة الانتخابات المقرر إجراؤها يوم 17 ديسمبر المقبل، لكن بين تلك الخلافات هناك حقيقة ثابتة اليوم أن الرئيس أنهى تقريبا فكرة الأحزاب وخلق شكلا سياسيا جديدا سيكون هو رأس الحربة فيه ومن غير المتوقع أن يغيّر أي إجراءات مهما كانت الانتقادات حولها.

المغرب تحت وطأة «الإجهاد المائي»: أزمة غابت حلولها

يعيش المغرب أزمة شحّ مياه غير مسبوقة تفاقمت طيلة السنوات الأخيرة بسبب الجفاف وضعف التساقطات. أزمة حادّة تنذر بتداعيات وخيمة تهدّد قطاعات حيوية كثيرة بالبلاد وتهدّد بدرجة أولى حياة السكان. ما أدى إلى تعالي صيحات الفزع المطالبة بالحلول الجذرية والعملية لأزمة المياه «المستعصية».

نجاة فقيري

- **واجه المغرب خلال العام الجاري، أسوأ مواسم الجفاف على الإطلاق، موسم لم يشهد مثله منذ ثمانينيات القرن الماضي**
- **ووفق إحصائيات مغربية حديثة، فإن مخزون السّدود المغربية لا يتعدى 27 بالمائة من طاقتها..وللإشارة فإن المغرب يعتبر تحت خط ندرة المياه الذي تحدده منظمة الصحّة العالمية بـ 1700 متر مكعب للفرد سنويا، بينما لا تتجاوز هذه الحصة 600 متر مكعب بالمغرب.**

واجه المغرب خلال العام الجاري، أسوأ مواسم الجفاف على الإطلاق، موسم لم يشهد مثله منذ ثمانينيات القرن الماضي، فلعامها الرابع على التوالي تواصل الأمصار انحباسها وضعف معدّلاتها بالبلد المغاربي حيث بلغت 199 ملم في نهاية ماي 2022، بانخفاض 44 بالمائة مقارنة بمعدل التساقطات خلال 30 سنة الأخيرة (355 ملم) وانخفاض بنسبة 34 بالمائة مقارنة بالموسم السابق (303 ملم) في نفس التاريخ. ونتيجة لذلك ، فقد بلغ المعدل الوطني لمعدل ملء السدود الكبيرة في البلاد 29.2 بالمائة فقط حتى منتصف جويلية/يوليو الماضي مقارنة بـ 45.2 بالمائة في نفس الفترة من العام الماضي.

ووفق إحصائيات مغربية حديثة، فإن مخزون السّدود المغربية لا يتعدى 27 بالمائة من طاقتها، حيث تعدّ موجة الجفاف الحالية الأسوأ منذ قرابة أربعين عاما. وللإشارة فإن المغرب يعتبر تحت خط ندرة المياه الذي تحدده منظمة الصحّة العالمية ب1700 متر مكعب للفرد سنويا، بينما لا تتجاوز هذه الحصة 600 متر مكعب بالمغرب.

وبحسب تقرير حديث للبنك الدولي، فإنه بين عامي 1960 و2020، انخفض توفر الموارد المائية

- **وبحسب تقرير حديث للبنك الدولي، فإنه بين عامي 1960 و2020، انخفض توفر الموارد المائية المتجددة من 2560 متراً مكعباً إلى حوالي 620 متراً مكعباً للشخص الواحد سنوياً، مما وضع المغرب في حالة «الإجهاد المائي الهيكلي».**
- **- «يُعد المغرب من بين أكثر بلدان العالم معاناة من الإجهاد المائي. وأظهرت الأحداث الأخيرة أن الحلول الهندسية لم تعد كافية لحماية الاقتصاد من الصدمات المناخية وسلطت الضوء على الحاجة إلى سياسات تكميلية..»**

المتجددة من 2560 متراً مكعباً إلى حوالي 620 متراً مكعباً للشخص الواحد سنوياً، مما وضع المغرب في حالة «الإجهاد المائي الهيكلي». وخلال الفترة نفسها، قامت المملكة ببناء أكثر من 120 سداً كبيراً، مما زاد إجمالي سعة تخزين المياه بواقع عشرة أمثال. غير أن الحجم الفعلي للمياه المخزنة في السدود الرئيسية في البلاد انخفض خلال معظم السنوات العشر الماضية مما شكل تهديداً للأمن المائي في بعض أحواض الأنهار في المغرب ودفع السلطات إلى اتخاذ تدابير طارئة مختلفة.

وفي هذا السياق، ووفق التقرير ذاته، يؤكّد المدير الإقليمي لدائرة المغرب العربي ومالطا بالبنك الدولي جيسكو هنتشل، «يُعد المغرب من بين أكثر بلدان العالم معاناة من الإجهاد المائي. وأظهرت الأحداث الأخيرة أن الحلول الهندسية لم تعد كافية لحماية الاقتصاد من الصدمات المناخية وسلطت الضوء على الحاجة إلى سياسات تكميلية..الأمر الذي من شأنه أن يعكس القيمة الحقيقية للموارد المائية وأن يحفز استخدامها بطريقة أكثر كفاءة وترشيداً.»

وقد تسبّب الجفاف في أزمة تزوّد كبيرة بالماء الصالح للشراب بكبرى المدن المغربية حيث أكّد مدير البحوث والتخطيط المائي عبد العزيز الزروالي، في

- **تسبّب الجفاف في أزمة تزوّد كبيرة بالماء الصالح للشراب بكبرى المدن المغربية حيث أكّد مدير البحوث والتخطيط المائي عبد العزيز الزروالي ، في تصريحات تلفزية، أن هذا العجز « مؤشر مقلق حتى لو تم تقليصه من خلال الإجراءات الوقائية ، لتلافي نقص المياه**
- **كما ألقت أزمة النقص الفادح للمياه بتداعياتها على القطاع الزراعي حيث تراجع محصول الحبوب إلى 34 مليون قنطار فقط، ما يمثل انخفاضا بـ67 بالمائة مقارنة مع العام الماضي، وفق ما أعلنت عنه وزارة الزراعة المغربية**

تصريحات تلفزية، أن هذا العجز «مؤشر مقلق حتى لو تم تقليصه من خلال الإجراءات الوقائية ، لتلافي نقص المياه مفيدا في هذا السياق « تجنبت مدينتان كبيرتان ، مراكش (جنوب)، العاصمة السياحية ووجدة (شرق)، الأسوأ باللجوء منذ نهاية ديسمبر 2021 إلى المياه الجوفية لضمان إمداداتها.

كما ألقت أزمة النقص الفادح للمياه بتداعياتها على القطاع الزراعي حيث تراجع محصول الحبوب إلى 34 مليون قنطار فقط، ما يمثل انخفاضا بـ67 بالمائة مقارنة مع العام الماضي، وفق ما أعلنت عنه وزارة الزراعة المغربية. وفي تصريحات سابقة حذّر وزير التجهيز والمياه، نزار بركة من مغبّة هذه الأزمة المتفاقمة قائلا» إذا كان الجفاف في الماضي متكررًا في المغرب، وأثر بشكل رئيسي على المناطق الريفية والقطاع الزراعي ، فإنه يؤثر حاليًا على «إمدادات مياه الشرب في المناطق الحضرية».

ووفق التقارير والدراسات فإن تأثير الجفاف وندرة المياه لا يمسّ فقط حاجيات المواطن والزراعة بل يتجاوزها لكثير من القطاعات الحيوية وعلى رأسها الاقتصاد. فوفقاً لآخر إصدار من تقرير البنك الدولي «المرصد الاقتصادي للمغرب، ربيع 2022: الجفاف يعرقل الإنتعاش الإقتصادي « فإن

- **ووفق التقارير والدراسات فإن تأثير الجفاف وندرة المياه لا يمسّ فقط حاجيات المواطن والزراعة بل يتجاوزها لكثير من القطاعات الحيوية وعلى رأسها الاقتصاد.**
- **فوفقاً لآخر إصدار من تقرير البنك الدولي «المرصد الاقتصادي للمغرب، ربيع 2022: الجفاف يعرقل الإنتعاش الإقتصادي» فإن وتيرة الاقتصاد المغربي ستتباطأ بشكل ملحوظ عام 2022، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل النمو 1.3% في عام 2022، مقابل 7.9 % العام الماضي.**

وتيرة الاقتصاد المغربي ستتباطأ بشكل ملحوظ عام 2022، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل النمو 1.3% في عام 2022، مقابل 7.9 % العام الماضي.

ووفق التقرير ذاته فإن تأثير موجات الجفاف، التي تفاقمت بسبب الحرب في أوكرانيا، يسلط الضوء على تعرض المغرب للصدمات المناخية وصدمات أسعار السلع الأولية العالمية. وتمثل موجات الجفاف المتتالية على مدى ثلاث سنوات من السنوات الأربع الماضية تذكرة صارخة بضعف الاقتصاد المغربي في مواجهة عدم الانتظام المتزايد في مستويات هطول الأمطار. ويتضمن التقرير تحليلاً لأثر الجفاف وشح المياه على الاقتصاد الكلي في المغرب، والذي تم تنفيذه كجزء من العمل القادم الذي يتناول المناخ والتنمية في المغرب.

أزمة المياه في المغرب» أزمة عميقة» تثقل كاهل المملكة خاصة مع عجز الإجراءات المتخّذة منذ سنوات لحلها، وفق الخبراء، ما يجعل البلاد على شفير «جفاف كلي» وتداع مخيف للعديد من مؤشراتها القطاعية الحيوية.

أزمة الصحافة الورقية في المغرب العربي

صار مشهد رجل في المقهى وهو يطالع جريدته الصباحية أو المسائية، من ذكريات زمن عبر بكل جمالياته ونشوته، وبكل العز الذي راكمته الصحافة الورقية بالمغرب العربي طيلة عقود من العطاء والتميز.

رامي التلغ

- **أزمة قطاع الإشهار (الإعلان) في المغرب واصلت تفاقمها خلال العام 2018، حيث تراجع سوق الإشهار بنسبة 12.8 % مقارنة بالعام 2017.**

الأزمة الورقية التي تعيشها الصحافة ليست مرتبطة بالمغرب العربي فقط، بل سرى الفيروس في جسد الصحافة الورقية على مستوى العالم، ويتذكر القراء آخر عدد من صحيفة «إكسبريس»الأمريكية التي كانت واسعة الانتشار، حيث خصصت صفحتها الأولى من عددها الأخير لعبارة ستظل ترن في أذن العالم «استمتعوا بهواتفكم الحقيرة»هي الدليل على أن الرقمي هزم الورقي لكنه لم يهزم بكل تأكيد الصحافة المكتوبة.

ففي المغرب،أزمة الصحف الورقية ليست جديدة، وهي أزمة مركبة شديدة التعقيد، أسبابها كثيرة جدًا، بعضها ذاتي وبعضها موضوعي، غير أنها تؤدي كلها إلى مصير واحد هو الإغلاق.

فالغالبية العظمى من الصحف الورقية مهددة بالزوال، وفقا للإحصائيات الأخيرة الخاصة بالإعلانات الدعائية، التي صدرت عن جهات مختصة تؤكد أن الأفق قاتم.

وأكدت إحصائيات صادرة مؤخرًا عن «تجمع المعلنين في المغرب»، أن أزمة قطاع الإشهار (الإعلان)

• في المغرب، أزمة الصحف الورقية ليست جديدة، وهي أزمة مركبة شديدة التعقيد، أسبابها كثيرة جدًّا، بعضها ذاتي وبعضها موضوعي، غير أنها تؤدي كلها إلى مصير واحد هو الإغلاق.

في المغرب واصلت تفاقمها خلال العام 2018، حيث تراجع سوق الإشهار بنسبة 12.8% مقارنة بالعام 2017.

وأوضحت الإحصائيات نفسها أن عائدات القطاع لم تتجاوز 5.1 مليارات درهم (0.51 مليار دولار) بحسب البيانات المعلنة، مشيرة إلى أن الصحافة الورقية لم تسلم من لعنة جفاف مداخيل الإشهار التي تقلصت بنحو 23.3%، ولم يتجاوز مجموعها 575 مليون درهم، الأمر الذي فاقم الحصة السوقية للصحافة الورقية، والتي باتت تمثل بالكاد 10 بالمائة.

هذا التراجع يعني أن الصحافة الورقية في المغرب مقبلة على أيام عصيبة إذا لم تتحرك الجهات المعنية لإنقاذها، والمتمثلة في وزارة الثقافة والإعلام، والمجلس الوطني للصحافة الذي استُحدث مؤخرًا، وفدرالية الناشرين المغاربة، والتمثيليات النقابية، فضلا عن الصحفيين.

ذلك أن هناك تجارب كثيرة لصحف عَمدت إلى إعلان إفلاسها بفعل غياب الإشهار، ولعل آخرها تجربة صحيفة «آخر ساعة» التي كانت ممولة من عدة مستثمرين داعمين لحزب «الأصالة والمعاصرة» الذي حصد المرتبة الثانية في الانتخابات البرلمانية عام 2016.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة المغربية تقدم منذ سنوات دعما سنويا لكل صحيفة ورقية تستجيب لعدة

معايير، من ضمنها خصوصا أداء مستحقات الضمان الاجتماعي للعاملين بها، ورواتب شهرية لا تقل عن 6000 درهم (600 دولار) للصحفيين، وهو الدعم الذي تقرر قبل أيام إثر مجلس حكومي أن يتوسع أكثر ليعم المطابع وشركات التوزيع، بعدما كان موجها بالأساس إلى الصحف الورقية من أجل رفع نسبة مقروئيتها ومساعدتها على البقاء والاستمرارية، صونًا للتنوع وحق المواطنين في الحصول على الخبر، ودعما للديمقراطية.

ويؤكد بعض الصحفيين أن السبب الأرجح هو غياب رؤية واضحة لدى مؤسسي أي صحيفة ورقية حتى يضمنوا لها الاستمرارية، بحيث يضعون قبل البداية موازنة قوية تفي بالغرض تفاديًا منهم لضعف سوق الإشهار، أو لغضب محتمل من تلك الجهات «النافذة» التي تتحكم في سوق الإشهار. ويستدل هؤلاء على صحة وجهة نظرهم بإغلاق صحف ورقية محسوبة على هذه الجهات النافذة، مثل صحيفتي «صوت الناس» و«آخر ساعة»، وهما يوميتان ورقيتان لم يكن بإمكانهما الاستمرار لفترة طويلة، مع أنهما لم تسيرا ضد التوجه العام، وإنما سارتا معه على طول الخط.

وأشارت إحصائيات في دراسة أنجزتها فدرالية الناشرين المغاربة بالشراكة مع وزارة الثقافة والاتصال، وبحسب مقالة صادرة في صحيفة «الأحداث» المغربية يوم 24 فبراير/شباط 2019، إلى أن الصحف المغربية في مجموعها تبيع أقل من 200 ألف نسخة يوميا، وهو رقم قليل مقارنة بعدد سكان المغرب البالغ

- **تشهد الصحافة الورقية في الجزائر تحولات لافتة أملتها عليها ظروف داخلية وخارجية، لكن التطورات التكنولوجية أهم ما غير واقعها.**

نحو 35 مليون نسمة حسب آخر إحصاء رسمي، خاصة بنسبة شبابه العالية، إلى جانب نسبة المتعلمين منه القادرين على قراءة الصحف.

الدراسة أفادت بأن خسائر الصحف الورقية جراء هذا الوضع غير المستقر بلغت قرابة 700 مليون درهم سنويا، تُضاف إليها 300 مليون من الخسائر في الثلاث سنوات الأخيرة بفعل فقدان حصتها في سوق الإعلانات التجارية، مما يعني أن هناك إمكانيات مالية مهدرة تحتاج إليها الصحف الورقية التي تعيش أزمة تهدد وجودها كل يوم.

في ذات الصدد،تعرف الصحافة الورقية في تونس شهدت تراجعاً مفزعاً منذ سنة 2010، إذ انخفض عدد المطبوعات من 255 نشرية إلى 50 سنة 2018.

وأسباب إغلاق الصحف الورقية لأبوابها مثل «الصريح» و«المجهر» و«التونسية» و«الأولى التونسية»، أو مراجعة دورية الصدور، مثلما فعلت صحيفة «أخبار الجمهورية» التي تحولت من أسبوعية إلى مجلة شهرية، لخصها البيان الذي أصدرته إدارة صحيفة «الصريح سنة 2018، بالقول إنّها اضطرَّت إلى إغلاق الصحيفة «جراء المصاعب الكبرى التي تعرفها الصحافة المكتوبة في تونس والعالم، بسبب الغلاء المشط في أسعار المواد الأولية لصناعة الصحيفة من ورق وحبر وألواح طباعة، بالإضافة إلى تدهور سعر الدينار والأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها بلادنا، الأمر الذي عمّق أزمة كل الصحف التونسية بشكل خطير وغير مسبوق، ودفع بالعديد منها إلى التوقف عن الصدور».

ودفع هذا الوضع المتدخلين في قطاع الصحافة الورقية، من عاملين ونقابات إلى دعوة الحكومة التونسية إلى التدخل والمساعدة في إخراج الصحافة الورقية من أزمتها.

مؤخرًا،أعلنت «دار الانوار» في تونس عن توقف صدور جريدة «الأنوار» الأسبوعية بعد نحو أربعة عقود من صدور نسختها الأولى.

وانضمت الجريدة إلى عدة صحف أخرى توقفت تباعا عن الصدور في تونس خلال سنوات قليلة مع تفاقم الأزمة المالية في المؤسسات الإعلامية المكتوبة.

وقالت نقابة الصحفيين التونسيين إن «الصعوبات التي تمر بها الصحافة الورقية في تونس قد تتسبب في القضاء على باقي الصحف».

وألقت النقابة باللائمة في تلك الأزمة على الحكومات بسبب تخليها عن دعم الصحافة الورقية بإحجامها عن تنظيم الاشهار العمومي «إلى جانب محاصرتها بالضرائب ووقف الاشتراكات أو الحد منها».

وضاعفت أزمة وباء كورونا وغلاء الورق وارتفاع تكلفة الطباعة محنة الصحف وانهيار مبيعاتها.

وقالت النقابة «عملت الحكومة على تعطيل كل برامج دعم الصحافة الورقية».

وللمفارقة مثلت حرية الصحافة أبرز مكاسب الثورة في تونس التي أطاحت بحكم الرئيس الراحل

• في ليبيا الوضع ليس مختلف حيث تشهد وسائل الإعلام المطبوعة في ليبيا تراجعا ملحوظا منذ عام ألفين وأربعة عشر بسبب ضعف التمويل ومحدودية الموارد.

زين العابدين، لكن الصحفيين يعانون في أغلبهم من أوضاع اجتماعية هشة بسبب ضعف الأجور.

وترى جمعية مديري الصحف بأنّ قطاع الصحافة الورقية يعاني من صعوبات مالية كبرى نتيجة تراجع المبيعات، إذ لا يتجاوز عدد النسخ التي تباع يومياً في السوق التونسية 100 ألف نسخة، وهو رقم ضعيف جداً، نتيجة منافسة المواقع الإلكترونية وعزوف التونسيين عن القراءة الورقية. الأمر الذي أدى إلى تراجع الإعلانات التجارية. وقدر مكتب «سيغما كونساي» المختص في سبر الآراء وقيس نسب الاستماع والمشاهدة أنّ الحجم المالي للإعلانات التجارية في الصحف الورقية سنة 2017 لم يتجاوز 16.2 مليون دينار تونسي (6.75 ملايين دولار أميركي)، وهو رقم ضعيف جداً يمثل أقل من 7 بالمائة من حجم الحقيبة المالية المخصصة للإعلانات التجارية في وسائل الإعلام التونسية والمقدرة بنحو 241.1 مليون دينار تونسي (100 مليون دولار أميركي).

من ناحية أخرى،تشهد الصحافة الورقية في الجزائر تحولات لافتة أملتها عليها ظروف داخلية وخارجية، لكن التطورات التكنولوجية أهم ما غير واقعها بعد أن باتت الصحافة الإلكترونية وكذا مواقع التواصل الاجتماعي المنبع الأساس للخبر والمعلومة.

ودون جدوى، تحاول الصحافة الورقية الصمود من خلال إجراءات استثنائية، كرفع أسعار النسخ ومسايرة العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات عبر تأسيس مواقع وجرائد إلكترونية موازية، وصفحات على «فيسبوك» وحسابات على «تويتر» و«يوتيوب» و«إنستغرام» وغيرها.

ويظهر استقراء لواقع الصحافة الورقية أن هناك انخفاضاً في أرقام السحب وضعف في عائدات الإعلانات، وتراجع عدد القراء وتقليص كثير من قاعات التحرير الورقية لعدد الصحافيين، وانخفاض

الأجور، و«موت» العشرات من العناوين الصحافية، وتبقى الإيرادات الإعلانية من أبرز أسباب الأزمة التي تعانيها الصحافة الورقية في الجزائر.

وأمام هذا الواقع، تتهم كثير من الجهات الفاعلة في قطاع الصحافة الورقية الخاصة والمدافعين عن حقوق الصحافة، السلطات بالضغط اقتصادياً على صحف من خلال الإعلانات المؤسساتية التي تسيطر بحسب وزارة الاتصال على 20 في المئة من سوق الإعلانات.

وبات مصير الصحافة المكتوبة في الجزائر يتجه نحو الزوال في ظل الزحف التكنولوجي والأزمة الاقتصادية التي عجلت بغلق عديد من الصحف ورهنت مستقبل الصحافيين، وظهر ذلك من خلال تراجع أداء المؤسسات الإعلامية في تقديم الخدمة العمومية وتركيزها أكثر على المال والإشهار.

في ليبيا الوضع ليس مختلف حيث تشهد وسائل الإعلام المطبوعة في ليبيا تراجعا ملحوظا منذ عام ألفين وأربعة عشر بسبب ضعف التمويل ومحدودية الموارد، وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في ظل تنازع حكومتين على السلطة، ما أدى إلى إغلاق الكثير من الصحف المحلية.

عرفت ليبيا بعد أحداث فبراير جملة من التجارب الخجولة لإصدار صحف ورقية جديدة ظهرت بالعشرات مثل صحيفة «الميادين» التي ترأس تحريرها الكاتب والصحافي أحمد الفيتوري، لكنها تلاشت سريعاً مع ثورة الإنترنت والصحف الإلكترونية وتراجع الإقبال على الصحف الورقية التي عانت شدائد مادية جمة أدت إلى توقفها عن الصدور بالسرعة التي ظهرت وانتشرت بها.

الدغاري: لا سبيل لخروج الليبيين من أزمتهم إلا بالعودة للوطن

رأى عضو مجلس النواب خليفة الدغاري، أنه ليس من الصعب خلق تفاهمات بين مجلسي النواب والدولة تساعد في حل وإنهاء الصراع والانقسام في ليبيا.

وقال الدغاري في حوار مع «بوابة إفريقيا الإخبارية»، إنه «يجب تقديم التنازلات للوطن، والقبول بالتداول السلمي للسلطة لحقن الدماء والقبول بانتخابات وطنية شاملة حرة ونزيهة»...

حوار/ همسة يونس

• ليبيا تعاني حالة تشظي وانتهاك للسيادة ومصادرة للإرادة الوطنية

-بداية كيف تقيم الوضع الليبي؟

البلاد تعاني حالة تشظي وانتهاك للسيادة ومصادرة للإرادة الوطنية الجامعة، كما تعاني من تدخلات دول خارجية بطلب من أطراف محلية متصارعة على السلطة، وهي تصنف إلى دول لا تريد الاستقرار وقيام دولة مؤسسات سيادية، بينما هناك دول متصارعة من أجل دعم كل منها لممثليها للوصول لسلطة تحقق من خلالها مصالحها وهو ما يخلق حالة من الصراع الدولي المستمر بما يعرقل قيام الدولة.

-ماذا بشأن استغراب البعض بشأن إصدار تكليفات للنواب في الحكومات والسفارات؟

نرى أن بداية تكليف أعضاء مجلس النواب في الحكومات والسفارات مسألة ليست جديدة في مخالفة للائحة والقانون رقم 4 لسنة 2014، هذا القانون الذي بقي حبيس ادراج رئاسة مجلس النواب، وظهر ذلك في حكومة السراج ونائبة القطراني، وترشح عقيلة صالح وعدد من النواب في جنيف، ووجود اللافي في المجلس الرئاسي الحالي، وحتى بوجود عدد من النواب بحكومة باشا اغا من وكلاء لرئيس الحكومة ووزراء، والمؤسف أن هذه الحكومات جاءت من خلال محاصصة جهوية وقبلية وهي معظمها حكومات خالية من التكنوقراط وذوي الكفاءة والخبرة.

والمستغرب هو إنكار هذه الممارسات بعد ثمان سنوات من العبث بالإعلان الدستوري والقانون وما خفي كان أعظم.

-ما حقيقة استبعاد شروط الترشح للرئاسة من مسودة مشروع الدستور؟

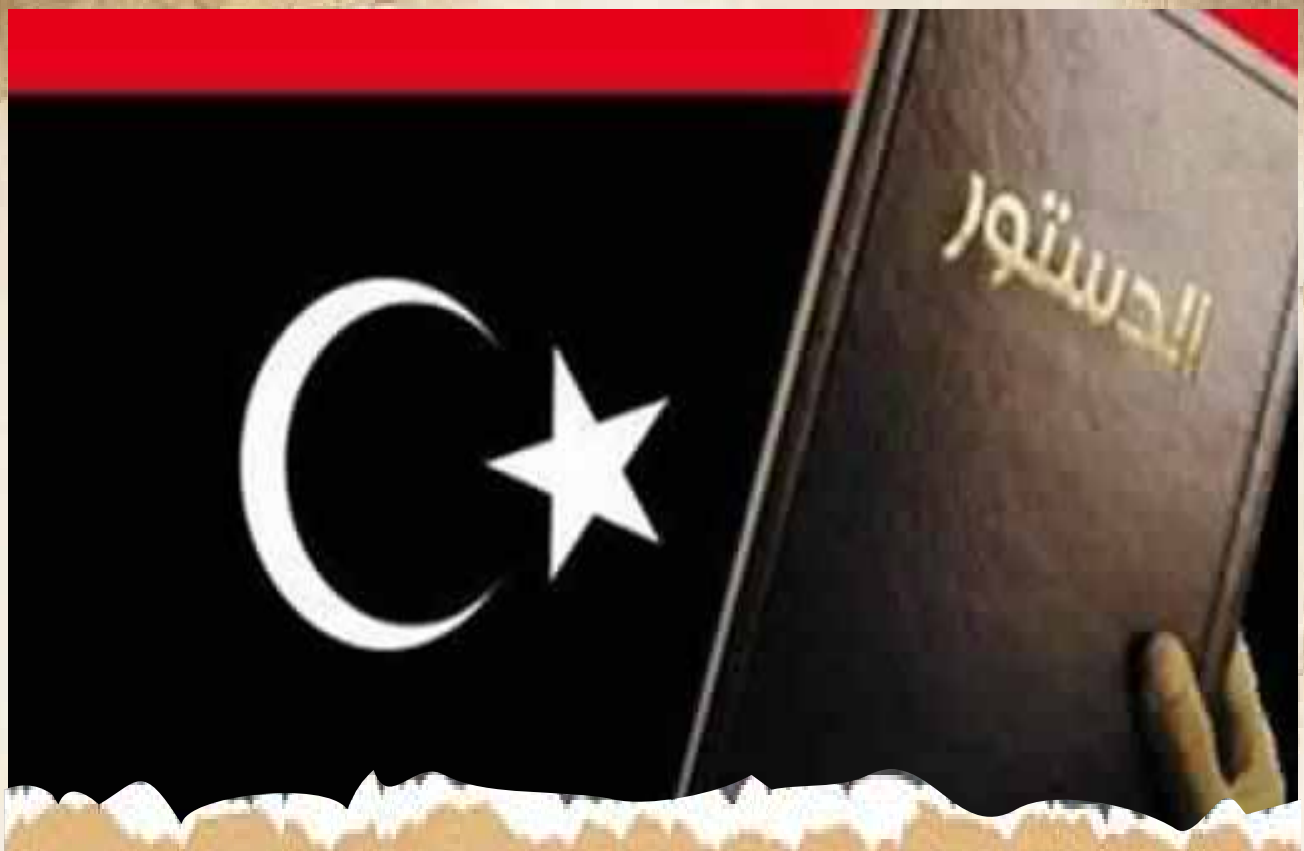

- **هناك دول لا تريد الاستقرار لليبيا، وأخرى متصارعة من أجل مصالحها.**
- **مخالفة اللائحة والقانون رقم 4 لسنة 2014 ليس أمر جديد داخل البرلمان.**

الحديث عن إجراء أي تعديل على مواد مشروع الدستور أو الاستفتاء عليه أو المساس بمواده، ليس من اختصاص مجلس النواب أو مجلس الدولة، والدستور جاهز للاستفتاء، كما أن شروط الترشح محددة في الإعلان الدستوري والقوانين النافذة وكذلك الوثائق التي تستند عليها العملية السياسية الجارية في البلاد والتي اتخذت طابع دولي للأسف الشديد .

-برأيك.. هل يتجه مجلسي النواب والدولة نحو توافقات قادمة؟

ليس من الصعب وجود تفاهمات تساعد في حلول تنهي الصراع والانقسام إذا ما أخذ المتنفذين من سياسيين وعسكريين -وهنا لا استثني أحدا- خطوة للخلف تقديراً منهم للمصلحة الوطنية العليا، وتوقفوا عن وضع العراقيل أمام التحول المنشود، وقدموا تنازلات للوطن والقبول بالتداول السلمي على السلطة لحقن الدماء والقبول بانتخابات وطنية شاملة حرة ونزيهة.

-هل هناك خلافات بين البرلمان والمجلس الرئاسي على مسألة «القاعدة الدستورية»؟

ما نستشفه من حديث السيد عقيلة هو إجراء انتخابات برلمانية فقط وإسقاط المجلس الرئاسي الحالي، وقد يكون هناك ما يخفيه وشيء يطبخ في عواصم بعض الدول، لكن الخلافات الخارجية ورغبة الليبيين الجامعة في إجراء الانتخابات المدعومة من الأمم المتحدة ناهيك عن الضغوط الداخلية المتمثلة في تسجيل 3 ملايين مواطن للانتخابات، ووجود عشرات المترشحين للانتخابات

• ليس من الصعب خلق تفاهمات بين مجلسي النواب والدولة.

الرئاسية تجعل محاولات إفشال هذا الاستحقاق مرفوضا محليا ودوليا.

-من وجهة نظرك.. كيف يمكن الوصول إلى الانتخابات في ليبيا؟

لا توجد وسيلة لخروج الليبيين من أزمتهم إلا بالعودة للوطن والاصطفاف صفا واحدا والتحرر من التبعية الخارجية وتجاوز الخلافات، بالإضافة إلى إجلاء القوات المرتزقة والعناصر الأجنبية المخابراتية التي تتدخل بشكل سلبي في ليبيا بعد أن أصبحت بلادنا مستباحة في كل ما من شأنه زعزعة الاستقرار، ولا خلاص من الأزمة السياسية إلا باحترام الدستور والقانون وإجراء انتخابات شاملة تقبل بها كل أطراف الصراع.

الترجمان: القمم العربية تحولت إلى لقاءات بروتوكولية

قلل المحلل السياسي التونسي باسل الترجمان من أهمية النتائج المتوقعة من القمة العربية المقررة في الجزائر قائلا في مقابلة مع صحيفة المرصد إنها لن تخرج عن سياق القمم العربية الأخرى التي تحولت إلى لقاءات بروتوكولية أكثر منها لقاءات تسعى إلى حل القضايا العالقة والخروج من بوتقة فشل العمل العربي المشترك.

إلى نص الحوار:

حوار: سوزان الغيطاني

الخلافات الجزائرية المغربية لن تحل ولن يكون هناك محاولة للبحث عن حلول لها فهي أزمات متواصلة منذ أكثر من 47 سنة.

برأيك ما أبرز الرهانات السياسية التي تواجه القمة العربية المقررة في الجزائر؟

أعتقد أن القمة العربية المرتقبة في الجزائر لن تخرج عن سياق القمم العربية الأخرى التي تحولت مع الوقت إلى لقاءات بروتوكولية أكثر منها لقاءات تسعى إلى حل القضايا العالقة والخروج من بوتقة فشل العمل العربي المشترك لذلك أعتقد أن القمة المرتقبة ستكون مثل القمم السابقة حيث سيتم الحديث بكلام طيب دون أن تكون هناك محاولات لتدعيم التعاون العربي المشترك سواء على المستويات الاقتصادية أو محاولة إيجاد حلول للأزمات السياسية في المنطقة العربية أو التعاطي مع الملفات المهمة في المنطقة.

الجزائر تسعى للاستفادة من القمة في ترسيخ عودتها إلى الساحة الإفريقية.. ما فرص نجاحها برأيك؟

الجزائر لم تخرج من إفريقيا حتى تعود إليها وفي إعتقادي فإن الجزائر تسعى إلى تعزيز دورها في المنطقة العربية وإفريقيا والمغرب العربي وهذا أمر طبيعي لأن الجزائر لها امتداد وعمق في القارة الإفريقية ولها علاقات تاريخية في القارة وبالتالي يحق لها مثل باقي الدول العربية أن يكون لها حضور فاعل في إفريقيا فكل دولة تدافع عن مصالحها وتحاول أن توسع شبكة علاقاتها .

إلى أي مدى تتخوف من أن تؤثر الخلافات الجزائرية المغربية على نجاح القمة؟

لا أعتقد أن الخلافات الجزائرية المغربية ستؤثر بشكل كبير على القمة فالجميع يعلم أن هذه الخلافات لن تحل ولن يكون هناك محاولة للبحث عن حلول لها فهي أزمات متواصلة منذ أكثر من 47 سنة وبالتالي

القمة العربية المرتقبة في الجزائر لن تحاول تدعيم التعاون العربي المشترك أو محاولة إيجاد حلول للأزمات السياسية في المنطقة العربية.

فإنها لن تؤثر على القمة إلا إذا قررت المغرب عدم المشاركة فيها لكنني أستبعد هذا الطرح حيث ستحضر المغرب للمشاركة في القمة وستعبر عن رأيها بكل وضوح بشأن القضايا العالقة بين البلدين وأهمها وأبرزها قضية الصحراء الغربية.

إلى أي مدى يمكن أن نشهد دورا عربيا في الدول التي تشهد أوضاعا متوترة مثل لبنان واليمن والعراق؟

الخلافات العربية – العربية تمنع أن يكون هناك دورا عربيا في الدول التي تشهد أوضاعا متوترة مثل لبنان واليمن والعراق وسوريا ففي سوريا مثلا فشلت محاولات عودة دمشق إلى الجامعة العربية، وأعتقد أن القمة العربية هي قمة علاقات عامة وكل ما يصدر عنها يتم نسيانه حيث أن المواطنين في الدول العربية لم يستشعروا أن هناك معطيات مهمة يمكن أن تساهم في تحول العلاقات بين الدول العربية إلى علاقات تربط المواطنين وليس علاقات تحت بند السياسات التي تصنع أي تغيير.

في ليبيا تأجلت الانتخابات ودخلت البلاد في نفق ازدواج السلطات التنفيذية.. فهل من دور عربي مرتقب في هذا الشأن؟

يصعب أن نشهد دورا عربيا قادما في ليبيا لأن الخلافات العربية ودخول أطراف إقليمية على الملف الليبي يجعل من الصعوبة إيجاد دور عربي في ليبيا خاصة وأن البلاد دخلت بعد أكثر من عقد من الأزمات في مرحلة النسيان فليبيا اليوم تسير في اتجاه منهج الصومال والتقسيم الذي بدأ يتجسد على الأرض وأعتقد أن ليبيا ستكون في مرحلة قادمة مثل الصومال

الخلافات العربية ودخول أطراف إقليمية على الملف الليبي يجعل من الصعوبة إيجاد دور عربي في ليبيا .

عدم توحيد الموقف العربي وعدم وجود رؤية عربية مشتركة يعطي لإيران مساحة للحركة في المنطقة.

حيث أنها ملف منسي على قائمة الأزمات العربية المتراكمة منذ تأسيس الجامعة العربية.

تركيا تواصل تدخلاتها في ليبيا والعراق فهل يمكن للدول العربية أن تردع هذه التدخلات؟

استمرار التدخل التركي في ليبيا أصبح أمرا واقعا خاصة وأن الأطراف الليبية أضحت تتسابق للتعاطي مع الجانب التركي كما أن الكثير من الأطراف العربية التي سعت لإيجاد حلول للأزمة الليبية توصلت إلى قناعة بأن الأطراف الليبية ذاتها غير مهتمة بإيجاد حل للأزمة في البلاد كما أن هناك أطرافا عربية تدعم الموقف التركي وتتحالف مع حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة وهذا يخلق شرخا آخرا في الواقع العربي ويجعل من فرص إيجاد حلول للأزمة الليبية أمرا مستبعدا

الوضع الإقليمي والتدخلات الإيرانية في بعض الدول.. أحد الملفات التي تواجه القمة كيف تتوقع التعامل العربي بشأنها.

داخل أروقة الجامعة العربية هناك دول تقف مع إيران وتدعمها تجاه الكثير من القضايا وهذا يخلق شرخا لأن عدم توحيد الموقف العربي وعدم وجود رؤية عربية مشتركة يعطي لإيران مساحة للحركة في المنطقة لذلك لن يكون هناك موقف حازم وصريح بشأن هذا الملف الذي سيكون أحد أسباب خلق أزمات داخل القمة وتعطيلها .

كـركـاتيـر